



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس

الموجه إلى مؤتمر القمة الإسلامي

القاهرة، 25 ربيع الأول 1434هـ الموافق 06 فبراير 2013م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله يوم الأربعاء 06 فبراير 2013م خضابا ساميا بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي.

وفي ما يلي النص الكامل للخضاب الملكي السامي:

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس محمد مرسي، رئيس جمهورية مصر العربية، رئيس الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي،

فخامة الرئيس ماكري سال، رئيس جمهورية السنغال، رئيس القمة الإسلامية العالمية عشرة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

معالي الأميين العظام لمنظمة التعاون الإسلامي،

حضرات السيدات والسادة،

يخيب لنا أن نعرب في البداية، لفخامة الرئيس محمد مرسي، عن صادق مشاعر الشكر والامتنان على دعوتنا

لهذه القمة، وكذلك للشعب المصري الشقيق على ما عولنا عليه من حفلة الاستقبال وكرم الضيافة.



أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

يعاني العالم اليوم من أزمت معقدة، حيث تتعرض قيم التسامح والتعايش والحق في الاختلاف، لأسوأ مظاهر الانتهاك لفائدة تغذية نزوعات التصرف والإقصاء، واهتزاز المرجعيات القيمية، وغالما ما يجعل عالمنا مفتوحا أمام كل أشكال العنف وانتشار بؤر التوتر والإرهاب. وأمام هذه الأوضاع المتفاقمة، فإن الأمة الإسلامية مصالبة اليوم، وبكم رسالتها الحضارية، بتقديم مساهمة فعلية وجريئة تجيب عن الأسئلة المصروحة والمخوف الراهنة، وتساهم في الانزهار التنموي لكافة الشعوب، في ظل التعايش والمساواة والوئام.

ولن يتسنى للأمة الإسلامية تقديم هذه المساهمة إلا بتفعيل قيمها المثلى المنبثقة من مرجعيتها المقدسة، ومن ترسيخ روابطها الاجتماعية وإنجازاتها الحضارية وعبقريتها أبنائها وتساهمها مع كل الديانات والثقافات.

ومن ثم ينبغي أن ترقى هذه المساهمة إلى نموذج قادر على كسب رهان الانفتاح الإيجابي والحوار البناء مع كل مكونات المجتمع الإنساني، من مجموعات إقليمية وتكتلات اقتصادية ومختلف الديانات والثقافات.

ولن يكتب لهذا النموذج النجاح المأمول إلا بالفراخ جماعي في تفعيله من خلال تعبئة مواردنا الصاعدة والبشرية المتنوعة والمتكاملة، التي تزخر بها بلداننا، وبأن نعول على قدراتنا الذاتية مع الكفا عن تبرير أزماتنا بأسباب خارجية. وإننا ندعو منظماتنا للعمل على تجسيد هذه المساهمة النموذجية، كما نؤكد التزام المغرب بالانفراج الكامل فيها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، حضرات السيدات والسادة،

إن القضية الفلسطينية الفلسطينية، التي كانت أساس قرار إحداث منظماتنا سنة 1969 بالرباط، ما تزال في صلب انشغالاتنا الدائمة، بل تظل جوهر عملنا خاصة مع تزايد السبلات الإسرائيلية في تعنتها وخرقها السافر لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

وبهذه المناسبة، نشيد بمصداقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، على منح لولة فلسطين صفة مراقب غير عضو في المنظمة الأممية، نتيجة الجهود الحثيثة لفخامة الرئيس الفلسطيني، الأخ محمود عباس،



والنضال الشجاع للشعب الفلسطيني الشقيق، من أجل إقامة دولته المستقلة والموحدة على أساس حدود 1967، دولة قابلة للاستمرار والحياة على جميع الأصعدة وعاصمتها القدس الشرقية.

ولتعزيز هذا المكتسب التاريخي العلام، فإنه يتعين علينا جميعاً أن ندعم الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الفلسطينية، وترميم البيت الفلسطيني الموحد والملتئم. وفي هذا السياق، نرحب بالاتصالات والقرارات القائمة بين الأصراف المعنية، وننوه بعزيمتهم على التغلب على كل عوائق التفاهم وتجاوز الخلافات، تبعاً للمبادرات السابقة، سواء منها تلك التي قامت بها المملكة العربية السعودية ودولة قطر، أو تلك التي قيرتها حالياً دولة مصر الشقيقة.

وبصفتنا رئيساً للجنة القدس نعرب عن التجاوب مع "نداء الرباه" الأخير الذي وجهته كل القوى الفلسطينية إلينا، مهيبين بالجميع إلى التفاعل الإيجابي مع سائر الجهود الرامية إلى المصالحة.

وذلكم هو السبيل الأنجع للرد على الإجراءات العدوانية والأحادية، التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والتي تتمثل في تسريع وتيرة الاستيطان وتوسيعه غير المقبول.

ومن منطلق المسؤولية الملقاة على عاتقنا، كرئيس للجنة القدس فإننا لن نكخر أي جهد لمواصلة مساعينا التثيئة لدى الأصراف الوازنة على الساحة الدولية، لوضع حد لتمادي الحكومة الإسرائيلية في الاعتداءات المتكررة على مختلف المعالم الدينية، في خصة ممنهجة لتهديد القدس الشرقية، والقضاء على هويتها؛ وكذا عملنا الحثيث، من خلال "وكالة بيت مال القدس الشريف"، في إنجاز مشاريع ملموسة، تعود بالفائدة المباشرة على ساكنة المدينة المقدسة، وكذا من خلال وضع مستشفى ميكانو يسهر على الإسعافات والخدمات الصحية الضرورية بمدينة غزة، وغداً على إثر العججات الإسرائيلية العدوانية الأخيرة على ساكنتها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرصت المملكة المغربية، منذ اندلاع الأزمة في سوريا، في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي لهذه الأزمة الكارثية، يكفل وقف دوامة العنف ويعقق التصلعات المشروعة للشعب السوري الشقيق في الحرية والعدالة على السيادة الوطنية والوحدة الترابية. وفي هذا الصدد، نشم ما أسفر عنه الاجتماع الوزاري الأخير لـ "مجموعة أصدقاء الشعب السوري" المنعقد بالمغرب، من دعم متزايد للحل السياسي المنشود.



وقد أولينا بجانب الإنساني أهمية قصوى إنقاذنا بإقامة مستشفى ميداني متعدد الاختصاصات بمخيم الزعتري بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، حرصنا على زيارته، علاوة على تقديم مساعدات إنسانية في كل من الأردن وتركيا، وذلك للتخفيف من معاناة اللاجئين السوريين. وأمام هذا الوضع المأساوي المتفاقم، الذي يهتزله الضمير الإنساني، لم يعد من المقبول أي تردد أو ممانعة، وأصبح على المجتمع الدولي واجب دعم الانتقال السياسي اللازم، ينخرط فيه الممثلون الشرعيون للشعب السوري الشقيق.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، حضرات السيدات والسادة،

إننا ندرك، من جديد، كل الأعمال الإرهابية القائمة على التكفير والإقصاء، وزرع الفتنة؛ هذه الأعمال العدوانية التي تتنافر مع القيم الإسلامية السمحة. وقد سبق للمغرب أن حذر المجتمع الدولي، ومنذ سنوات، من مغبة الأخطار المحدقة بمنطقة الساحل والصحراء، التي عرفت موجة مالي الشقيقة، في الآونة الأخيرة، أبشع مظاهرها في التصرف والإرهاب والانفصال؛ حيث قامت جماعات، غالبيتها أجنبية، متصرفة ومسلحة بتدخل عدواني لا مشروع في بلد يتمتع بكامل سيادته، فعادت فيه فسادا وقريبا للرموز التراثية والثقافية، ولا سيما بمدينة تومبوكتو، العاصمة الروحية لمالي، مماولة فرض أفكارها الضلالية وزعزعة الثوابت الإسلامية التي اختارها الشعب المالي الشقيق على مدى التاريخ.

ومن ثم، اتخذنا هذا البلد الشقيق، في نضال سيادته، الموقف الذي يراه ضروريا، بعد التجاذب لعلمس الأمن الذي أصدر بدوره القرار المناسب لدعم مالي في حماية وحدته وسيادته.

وهكذا، وتجاوبا مع النداء الاستعجالي للسلكات المالية، وأمام زحف الجماعات الإرهابية المسلحة للسيطرة على البلاد بأكملها وإخضاع ساكنتها، فقد تم التدخل السريع والناجع للقوات الفرنسية مصحوبة بقوات مالية وإفريقية.

إنه الموقف الحازم الذي يمكن من التصدي لغزو جنوبي مالي وعمل على توقيفه، ثم اتجه نحو تحرير الشمال، بما فيه من حواضر عريقة وساكنة مسلمة ومأثر تشهد بانتماء الشعب المالي العريق إلى الإسلام وحضارته، وقد تم ذلك هبطا للأهداف المتوخاة من القرارات الأممية في هذا الصدد. واستكمالاً لمهمة دعم جمهورية مالي الشقيقة، وفي نفس إصرار الشرعية الدولية، فإنه سيتم في المرحلة الجديدة نشر القوات الإفريقية المتصوغة لمساعدة القوات المالية في حفظ الأمن ونشر الاستقرار.



إن الأمر لا يتعلق بمالي الشقيق وحده، وإنما يشكل خضراً تمتد تداعياته إلى كافة بلدان المنصقة لزعة استقرارها وتمزيق وحدتها؛ وبالتالي فإنه يعتبر مشكلاً عاماً وشاملاً، بحيث يقتضي حلاً شاملاً وعماماً، وفي إطار الشرعية الدولية، حلاً تتضافر فيه نهضة جهود أولية حازمة ومضبوطة ومنسجمة، وبجميع الوسائل الممكنة الاستباقية والداعمة على المستويين الأمني والسياسي.

وإن المملكة المغربية، التي تربطها بكول الساحل والصحراء الروابط التاريخية العريقة والأخوة الإفريقية الراسخة والقيم الحضارية المشتركة، لن تتوانى في التضامن الكامل معها في حماية سيادتها وصيانة خياراتها الوطنية ضد أي شكل من أشكال الإرهاب، باسم الإسلام، الذي يتنافى مع العدوان على الأنفس والمقدسات.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، حضرات السيديات والسادة،

إن المغرب، الذي ما فتئ يبذل كل جهوده من أجل توحيد الصف الإسلامي وانتهاج الحوار البناء والأخذ بالوسطية، ليؤكد التزامه بالتضامن مع كافة أشقائه، في كل القضايا المصيرية العالمية، ويبدأ حرصه على المساهمة في كل عمل يهدف إلى الرخاء والشمول وتوحيد الصفوف بما ينجم المصلحة المشتركة لأمتنا.

وفي الختام، ندعو الله العلي العظيم، أن يلهمنا السداد لتحقيق ما تتصلح إليه شعوبنا من نهضة وعزة وكرامة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".